منذ أدنى مستوياته المسجلة في نوفمبر 2012

«بيتك للأبحاث»: المؤشر لسوق الكويت ارتفع 45 في المئة

اشار تقرير صادر عن شركة «بيتك للابحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» الى ان سوق الكويت للاوراق المالية ارتفع بما يقارب 45 في المئة عما وصل اليه مؤشره السعري في الرابع من نوفمبر الماضي وان السوق يشهد اتجاها تصاعديا على مدى 8 اسابيع متتالية فيما يمكن ان نسميه الان «الشراء المفرط».

ودعا التقرير المستثمرين الى توخي الحذر من تراجع المؤشر إلى مستوى معدله المتحرك قصير الأجل عند 7.218 نقطة، الا ان تجاوز المؤشر المستوى الأعلى الحالي «عند 8.296 نقطة» من شانه أن يقود المؤشر إلى مستوى 8.438 نقطة ومنها إلى المستوى النفسي الواقع عند 9.000 نقطة... وفيما يلي التفاصيل.

منذ تعرض مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية لمستوى دعم قوي عند منحنى معدله المتحرك طويل الأجل الواقع عند 6.677 نقطة آنذاك، وهو يتخذ اتجاها تصاعديا قويا استمر على مدى 8 أسابيع متتالية. هذا وقد قاد الارتفاع الأخير المؤشر إلى مستوى لم يشهده منذ 21 يونيو 2009. علما بانه منذ وصول المؤشر إلى ادنى مستوياته الأخيرة في 4 نوفمبر 2012 عند 5.650.02 نقطة، فقد تمكن من الارتفاع بما يقارب 45 في المئة منذ ذلك الحين، وهو أداء لم يشهده منذ فترة طويلة من الزمن. كما دعمت كمية التداول المرتفعة أداء المؤشر التصاعدي. إلا أن المؤشرات التقنية تشير إلى أن المؤشر يقع حاليا في منطقة الافراط في الشراء، بينما يتداول مؤشر القوي النسبية عند مستوى 91.66، في الوقت الذي يتداول فيه مؤشر MACD اعلى من الخط الافقي الخاص به.

المؤشر السعري

هذا وقد بدأت بعض إشارات جني الأرباح في الظهور مع تراجع المؤشر إلى ما دون أعلى مستوياته للأسبوع الحالي. لذا وجب على المستثمرين توخي الحذر من تراجع أكبر إلى مستوى معدله المتحرك قصير الأجل عند 7.218 نقطة.

من الجهة الأخرى، فإن تجاوز المستوى الأعلى الحالي «عند 8.296 نقطة» من شانه أن يقود المؤشر إلى مستوى 8.438 نقطة ومنها إلى المستوى النفسي الواقع عند 9.000 نقطة.

الوزير الابراهيم مع فريق العلاقات العامة في «بيتك» وطلبة أحد مشاريع التخرج التي قام برعايتها «بيتك»

«بيتك» يشارك في معرض التصميم الهندسي لمشاريع تخرج طلبة جامعة الكويت

فريق العلاقات العامة في «بيتك» مع مجموعة من طلاب وطالبات مشاريع التخرج التي قام برعايتها «بيتك»

شارك بيت التمويل الكويتي «بيتك» في معرض التصميم الهندسي الرابع والعشرين لكلية الهندسة والبترول بجامعة الكويت الذي افتتح أمس الأربعاء تحت رعاية وحضور وزير الكهرباء والماء عبدالعزيز الابراهيم ويستمر حتى اليوم الخميس، تأكيدا لحرص «بيتك» على دعم جهود الطلبة ومشاركتهم في التجمعات العلمية المختلفة حيث يقدم المعرض رؤية عملية لأفكار وابتكارات العديد من الطلبة في مختلف التخصصات.

وقام «بيتك» برعاية 12 مشروعا للتخرج لهذا الفصل، ضمن دعمه المتواصل للطلبة، حيث يعتبر «بيتك» إن مشاريع الطلبة تقدم خلاصة أفكارهم وإبداعهم في مجال تخصصهم بما يفيد بيئة العمل ويساهم في تنمية الحس الابتكاري وطرح حلول عملية وتنفيذية لبعض المشاكل في البيئة التشغيلية، بالإضافة إلى زيادة رصيد الكويت من الابتكارات، إذا كانت المشاريع على المستوى المطابق للمعايير في هذا الجانب.

وقد اطلع وزير الكهرباء والماء عبدالعزيز الابراهيم خلال تفقده المعرض على جانب من مساهمات «بيتك» في بعض مشاريع الطلبة، ودوره في إخراجها بالشكل المناسب الذي يعبر عن فكرة صاحب كل مشروع بما يحقق الهدف من ورائها ويساهم في أن يكون المشروع بادرة خير برسخ أقدام صاحبه في بداية حياة عملية يتطلع فيها لخدمة وطنه ومجتمعه.

واستمرارا لعلاقة تقوم على التعاون والتقدير المشترك لعدة سنوات يقوم «بيتك» بدعم عدد كبير من مشاريع تخرج طلبة كلية الهندسة والبترول للفصل الدراسي الثاني وذلك من ضمن توجه «بيتك» لدعم الطلبة والشباب، وكذلك عدد كبير من مشاريع التخرج بالفصل الدراسي الأول وفي الأعوام السابقة، بما يعزز من دوره الرائد في دعم الشباب الكويتي وتنمية قدراته وتقدير إبداعاته في مختلف المجالات والأنشطة التي من شانها النهوض بقدرات المجتمع وتحقيق الازدهار، باعتبار أن طلبة الجامعات وبخاصة الكليات العملية يقع عليهم الدور الأهم والعبء الأكبر لقيادة مسيرة المجتمع نحو مستقبل أفضل.

ويقدم «بيتك» مساهمات عديدة في مجالات تتعلق بالأنشطة المختلفة ذات العلاقة بالشباب ومنها مجالات الإبداع العلمي من خلال جائزة «بيتك» للإبداع التي تكرم المتميزين وذوي الأفكار والمخترعين، كما يحرص «بيتك» على رعاية الأنشطة العلمية والرياضية والثقافية والاجتماعية التي ينظمها الشباب أو يشاركون فيها.

حجم الودائع تحت الطلب ارتفع

تقرير: السيولة المحلية شهدت ارتفاعاً في مارس

ألقى التقرير الضوء على ابرز التغيرات النقدية في السوق الكويتي، ويولي الاهتمام والتركيز على تطور وحدات الجهاز المصرفي الكويتي وابرز مؤشراته. ويقدم تحليلا شهريا لأبرز متغيرات القطاع المصرفي، كما يعطي صورة عن نمو حجم الائتمان وتطوره في كل شهر على مستوى القطاعات الإقتصادية في الكويت.

أولا: التطورات النقدية: باستعراض بيانات النشرة النقدية الصادرة عن بنك الكويت المركزي نجد ان السيولة المحلية قد شهدت ارتفاعا طفيفا خلال شهر مارس الماضي، حيث سجل عرض النقود بتعريفه الواسع ن 2 «الذي يشتمل على مجموع الكتلة النقدية ن1 وشبه النقد» ارتفاعا خلال شهر مارس من عام 2013 بنسبة ارتفاع طفيفة بلغت 1.5 في المئة بما قيمته 445 مليون دينار ليسجل نحو 31 مليار دينار في شهر مارس 2013 مقارنة بارتفاع نسبته 2 في المئة بنحو 580 مليون دينار في الشهر السابق مسجلا نحو 30.6 مليار دينار في شهر فبراير، كذلك سجل عرض النقود بتعريفه الواسع ن 2 نموا سنويا في شهر مارس 2013 نسبته 8.7 في المئة بارتفاع بنحو 2.5 مليار دينار حيث سجل حوالي 28.6 مليار دينار في مارس 2012.

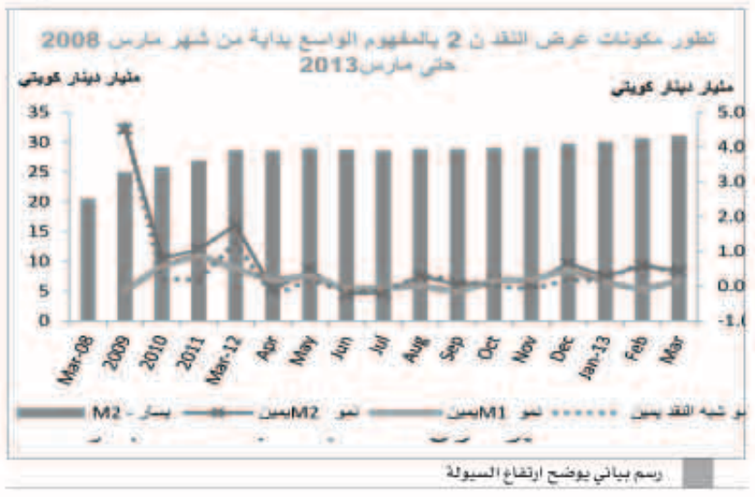

رسم بياني يوضح ارتفاع السيولة

وبتحليل عناصر النقود «ن 2» خلال شهر مارس من عام 2013 يلاحظ ارتفاع شبه النقد بنسبة 1.3 في المئة بحوالي 291 مليون دينار ليبلغ نحو 23 مليار دينار مقارنة بارتفاع نسبته 3 في المئة بنحو 683 مليون دينار في الشهر السابق حيث وصل إلى نحو 22.8 مليار دينار في فبراير 2013، بينما شهد شبه النقد نموا سنويا بلغت نسبته 6 في المئة بارتفاع بنحو 1.3 مليار دينار مقارنة بما حققه في مارس 2012 حيث سجل نحو 21.8 مليار دينار، بينما ارتفعت الكتلة النقدية «عرض النقود ن1» بنسبة 2 في المئة بحوالي 154 مليون دينار لتبلغ نحو 7.9 مليارات دينار مقارنة بانخفاض نسبته 1.3 في المئة بنحو 103 مليون دينار في الشهر السابق، بينما شهدت الكتلة النقدية نموا سنويا بلغت نسبته 17 في المئة بارتفاع بنحو 1.15 مليار دينار مقارنة بما سجلته في مارس 2012 حيث بلغت 6.76 مليار دينار.

أما عن الكتلة النقدية ن1 والتي تتكون من النقد المصدر « وهو عبارة عن مجموع النقد المتداول لدى الجمهور والنقد لدى البنوك المحلية» والودائع تحت الطلب « ودائع الإدخار والودائع لأجل والودائع بالعملات الأجنبية وشهادات الإيداع التي تصدرها البنوك المحلية على شكل أوراق مالية بالدينارالكويتي قابلة للتداول»، فقد شهد انخفاضا خلال شهر مارس 2013 بما نسبته 0.3 في المئة بنحو 4.5 ملايين دينار ليبلغ نحو 1.4 مليار دينار مقابل ارتفاع نسبته 2.8 في المئة ومقداره 38 مليون دينار مقارنة بما حققه خلال شهر فبراير حيث سجل 1.39 مليار دينار، في حين كان قد شهد نموا بحوالي 958 مليون دينار ونسبته 16 في المئة على أساس سنوي مقارنة بما سجله شهر مارس 2012 والبالغ قيمته نحو 1.2 مليار دينار.

من ناحية أخرى نجد أن حجم الودائع تحت الطلب والتي تدخل ضمن الكتلة النقدية ن1 قد حققت ارتفاعا خلال شهر مارس 2013 بما نسبته 2.3 في المئة بنحو 149 مليون دينار ليبلغ 6.51 مليارات دينار مقابل انخفاض نسبته 2.2 في المئة ومقداره نحو 141 مليون دينار مقارنة بما حققته خلال شهر فبراير حيث سجل 6.37 مليارات دينار، بينما شهدت الودائع لدى البنوك نموا على أساس سنوي قدره 958 مليار دينار ونسبته 17 في المئة مقارنة بما سجلته شهر مارس 2012 والبالغ قيمته 5.56 مليارات دينار.

ثانيا: الودائع المصرفية: إجمالي الودائع الحكومية وودائع القطاع الخاص: سجل إجمالي الودائع المصرفية الحكومية وودائع القطاع الخاص خلال شهر مارس 2013 ارتفاعا نسبته 1.5 في المئة وقدره 440 مليون دينار لتبلغ نحو 29.7 مليار دينار مقارنة بارتفاع بلغ 2 في المئة بنحو 542 مليون دينار لشهر فبراير 2013 إذ بلغت إجمالي الودائع المصرفية للقطاع الخاص 29.2 مليار دينار في فبراير، وحققت نموا سنويا عن قيمتها في مارس 2012 بنسبه 8.4 في المئة بحوالي 2.3 مليار دينار مقارنة بنحو 27.4 مليار دينار في مارس 2012.

وقد بلغت نسبة إجمالي الودائع المصرفية الخاصة إلى إجمالي عرض النقود بمفهومها الأوسع م3 ما نسبته حوالي 95.4 في المئة، مقارنة بنحو 95.3 في المئة في فبراير 2013 وما نسبته 95.7 في المئة في مارس 2012. وباستعراض تطور مكونات ودائع القطاع الخاص حسب نوعها والتي تتكون من الودائع تحت الطلب والإدخارية والودائع لأجل والودائع بالعملات الأجنبية خلال شهر مارس من عام 2013 نلاحظ ارتفاع الودائع تحت الطلب بنسبة قدرها 2.3 في المئة بحوالي 149 مليون دينار لتبلغ نحو 6.5 مليارات دينار في مارس 2013 مقارنة بانخفاض نسبته 2.2 في المئة ومقداره 141 مليون دينار إذ بلغت نحو 6.4 مليارات دينار في فبراير 2013.

أما ودائع الإدخار فقد ارتفعت بنسبة قدرها 1.6 في المئة بحوالي 71 مليون دينار لتبلغ 4.56 مليارات دينار في مارس مقارنة بارتفاع نسبته 4 في المئة بحوالي 174 مليون دينار حيث بلغت نحو 4.5 مليارات دينار في شهر فبراير، في حين انخفضت ودائع القطاع الخاص لأجل بمقدار 2 في المئة بانخفاض سجل 311 مليون دينارحيث حققت نحو 15.6 مليار دينار في شهر مارس 2013 مقارنة بارتفاع نسبته 2 في المئة بحوالي 319 مليون دينار إذ سجلت نحو 15.9 مليار دينار في شهر فبراير 2013، بينما ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية بنسبة قدرها 21.3 في المئة وبحوالي 531 مليون دينار إذ بلغت نحو 3 مليارات دينار مقارنة بالارتفاع الذي حققته في فبراير بنسبة 8 في المئة وبنحو 191 مليون دينار إذ بلغت قيمتها 2.5 مليار دينار في شهر فبراير 2013.

وقد حققت ودائع القطاع الخاص تحت الطلب نموا سنويا نسبته 17 في المئة ومقداره 958 مليون دينار إذ بلغت نحو 5.56 مليار دينار في مارس 2012، وحققت الودائع الإدخارية نموا سنويا مقارنة بقيمتها في مارس 2012 نسبته 11 في المئة بنحو 460 مليون دينار حيث وصلت إلى 4.1 مليار دينار في مارس 2012، وحققت الودائع لأجل ارتفاعا على أساس سنوي بنسبة طفيفة 0.5 في المئة وبحوالي 72 مليون دينار حيث حققت حوالي 15 مليار دينار في مارس 2012، كذلك حققت الودائع بالعملات الأجنبية نموا سنويا في مارس 2013 وصل إلى 36 في المئة وبنحو 800 مليون دينار حيث سجلت حوالي 2.2 مليار في مارس 2012.

إجمالي الودائع الحكومية: حققت الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي انخفاضا بحوالي 4 في المئة بنحو 190 مليون دينار في مارس 2013 حيث سجلت نحو 4.8 مليارات دينار مقارنة بنسبة انخفاض طفيف قدره 0.2 في المئة بنحو 12 مليون دينار في فبراير 2013 حيث بلغت نحو 5 مليارات دينار في فبراير 2013.

وكانت الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي قد نمت بنحو 7 في المئة على أساس سنوي محققة ارتفاع قدره 310 مليون دينار عن قيمتها في مارس 2012 والتي سجلت إلى 4.5 مليارات دينار.

وتتكون الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي من ودائع تحت الطلب وودائع لأجل، أما الودائع الحكومية تحت الطلب فقد حققت نسبة ارتفاع بلغت 18 في المئة بنحو 18.8 مليون دينار في شهر مارس 2013 لتسجل نحو 120 مليون دينار في مارس مقارنة بارتفاع بانخفاض نسبه 9.5 في المئة بحوالي 10.7 ملايين دينار في فبراير 2013 حيث سجلت نحو 103 مليون دينار في فبراير 2013، بينما سجلت الودائع الحكومية لأجل لدى القطاع المصرفي قد سجلت انخفاضا قدره 4.3 في المئة بنحو 208 ملايين دينار لتسجل نحو 4.7 مليارات دينار في مارس 2013 مقارنة بانخفاض بالقل من نصف في المئة بنحو 1.5 مليون دينار في فبراير 2013 إذ حققت نحو 4.9 مليارات دينار في فبراير 2013.

وعلى اساس سنوي حققت الودائع الحكومية تحت الطلب ارتفاع نسبته 1.2 في المئة بنحو 1.4 مليون دينار مقارنة بحوالي 120.8 مليون دينار في مارس 2012، بينما نمت الودائع الحكومية لأجل بنسبة 7 في المئة بمقدار 308 مليون دينار مقارنة بقيمة قدرها 4.4 مليارات دينار في مارس 2012.

ثالثا: النشاط الائتماني والاستثماري: ارتفع إجمالي حجم الميزانية المجمعة للبنوك المحلية الكويتية في شهر مارس من عام 2013 بنسبة قدرها 1.6 في المئة بنحو 777 مليون دينار لتبلغ 48.8 مليار دينار مقارنة بارتفاع نسبته 1 في المئة ومقداره 543 مليون دينار في شهر فبراير إذ بلغت نحو 48 مليار دينار، بينما حققت ارتفاعا سنويا نسبته 7.7 في المئة ومقداره نحو 3.47 مليارات دينار إذ سجلت حوالي 45.3 مليار دينار في مارس 2013.

وانخفضت مطالب البنوك المحلية على الحكومة بنسبة 7 في المئة بنحو 116 مليون دينار في مارس حيث حققت نحو 1.6 مليار دينار مقارنة بارتفاع نسبته 1 في المئة وبنحو 20 مليون دينار في فبراير 2013 الذي بلغت فيه مطالب البنوك المحلية على الحكومة نحو 1.7 مليار دينار، وانخفضت على اساس سنوي بنسبة 17 في المئة بحوالي 327 مليون دينار عن قيمتها البالغة حوالي 1.9 مليار دينار في مارس 2012.

وقد بلغت نسبة مطالب البنوك المحلية على الحكومة نحو 3.2 في المئة من إجمالي الميزانية المجمعة البنوك المحلية في مارس 2013 مقابل نحو 3.5 في المئة في فبراير 2013، وبلغت نسبتها من إجمالي موجودات البنوك المحلية المجمعة نحو 4 في المئة في شهر مارس 2012.

وبلغت نسبة مطالب البنوك المحلية على الحكومة نحو 5.1 في المئة من إجمالي المطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص والحكومة في مارس 2013 مقارنة بنسبة قدرها 5.5 في المئة في فبراير 2013 وحوالي 6.2 في المئة في مارس 2012.

مطالب البنوك المحلية

بينما ارتفعت مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص بنسبة طفيفة قدرها 0.8 في المئة بحوالي 230 مليون دينار في مارس 2013 حيث حققت نحو 29.5 مليار دينار مقارنة بارتفاع طفيف نسبته 0.5 في المئة ومقداره حوالي 132 مليون دينار في فبراير 2013 الذي سجلت فيه نحو 29.3 مليار دينار، بينما ارتفعت قيمتها على أساس سنوي بنسبة 3 في المئة بحوالي 893 مليون دينار عن قيمتها البالغة حوالي 28.6 مليار دينار في مارس 2012.

وقد بلغت نسبة مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص نحو 60.5 في المئة من إجمالي الميزانية المجمعة البنوك المحلية في مارس 2013 مقابل حوالي 61 في المئة في فبراير 2013 وبلغت نسبتها 63.2 في المئة في شهر مارس 2012.

وبلغت نسبة مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص نحو 94.9 في المئة من إجمالي المطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص والحكومة في مارس 2013 مقارنة بنسبة قدرها 94.5 في المئة في فبراير 2013 وحوالي 93.8 في المئة في مارس 2012. رابعا: التسهيلات الإئتمانية:- ارتفعت إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمقيمين حسب النشاط الإقتصادي خلال شهر مارس من عام 2013 بنسبة 1 في المئة بحوالي 279 مليون دينار.

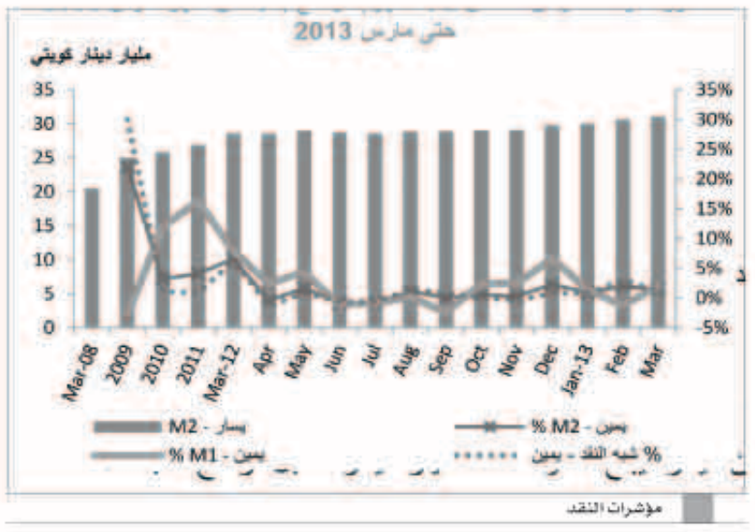

مؤشرات النقد

الكويت تعتزم توليد 15 في المئة من الطاقة الكهربائية من موارد متجددة

تُعتبر معدلات استهلاك الطاقة في الكويت الأعلى في العالم. ولهذا السبب، تعتزم الدولة اعتماد خطة استدامة تتضمّن توليد 15 في المئة من الطاقة الكهربائية من موارد متجددة بحلول العام 2030.

فبالمعدّلات التي تستهلك فيها دولة الكويت الطاقة، ومع استخدام الكويتيين موارد تفوق ما تؤمنه الدولة من موارد للفرد الواحد بـ22 مرة، يرى الخبراء أنّ الدولة تحتاج إلى 20 في المئة من إنتاجها النفطي لتوليد الطاقة الكهربائية بحلول العام 2017، وهو استهلاك يوصف بغير المستدام نظرا إلى أن إجمالي الناتج المحلي في الكويت يعتمد بنسبة 66 في المئة على قطاع النفط.

انطلاقا من هنا، يجتمع المسؤولون الحكوميون رفيعو المستوى مع صانعي القرارات وأقطاب القطاع الخاص المعنيين يومي 2 و3 يونيو المقبل في مؤتمر الكويت للطاقة والكفاءة الذي يُعقد في منتجع هيلتون الكويت للبدء بوضع خطة وطنية لكفاءة الطاقة.

تُنظم شركة ميد للفعاليات هذا المؤتمر بدعم من وزارة الكهرباء والماء وشركة البترول الكويتية الوطنية. وهو مؤتمر يشكل منصة مثالية للبحث في خطة للطاقة المستدامة في الكويت على أن تشمل الخطة أيضا تحديد حلول ملموسة تساهم في عملية استهلاك الطاقة بكفاءة في الدولة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ ارتفاع معدلات استهلاك الطاقة في الكويت يُعزا إلى عدة عوامل منها تكاليف الكهرباء المدعومة دعماً شديداً، وارتفاع عدد السكان المحليين والموفدين، وازيادة النشاط الاقتصادي المتمحور بشكل كبير حول إنتاج النفط، وزيادة استخدام وسائل الراحة مثل السيارات والأدوات الكهربائية. وهذه العوامل مجتمعة أدت إلى ارتفاع الطلب على الطاقة، طلب يتجاوز باشواط قدرة الدولة الحالية. فضلاً عن ذلك، ساهم كل من قدم البنية التحتية وغياب بنية تحفيزية لاستعمال الطاقة بشكل معقول في وضع الحكومة الكويتية في حالة صعبة للتخطيط من أجل مستقبل مستدام.

وفي هذا الصدد، قال الدكتور مشعان العتيبي، وكيل وزارة الكهرباء والماء المساعد لقطاع التخطيط والتدريب: «إنّنا نعمل على تحليل طرق استهلاك الطاقة في الكويت ونضع إجراءات من شأنها أن تساعدنا في تحقيق كفاءة الطاقة كمنصة أساسية للحوكمة من أجل تحقيق الأهداف الرامية إلى التطوير الاقتصادي البعيد المدى في الدولة». وأضاف قائلاً: «يُعتبر المؤتمر خطوة أساسية في وضع سياسات وتطوير مبادرات تساعدنا في التوصل إلى ممارسات تحقق استدامة الطاقة».

تتحلّل المؤتمر كلمة رئيسية لكل من وزارة الكهرباء والماء، ومؤسسة البترول الكويتية، وشركة البترول الكويتية الوطنية، ووزارة النفط، وشركة نفط الكويت، والهيئة العامة للبيئة. وتتناول هذه الكلمات موضوع تطوير وتنفيذ سياسات لكفاءة الطاقة في الكويت وإجراءات سيتم اتخاذها لموازنة نمو الاقتصاد المستدام مع الأهداف البيئية. تشارك في المؤتمر أيضاً الوكالة الدولية للطاقة حيث ستعرض 25 توصية لمنطقة الشرق الأوسط ومنها توصيات حول كيفية تطوير دولة الكويت مؤشرات خاصة بكفاءة الطاقة فيها وكيفية تطبيق الدولة سياسات خاصة باستدامة الطاقة.

تشارك في المؤتمر أيضاً شركة إي بي بي وهي مجموعة رائدة في مجال تكنولوجيا الطاقة والأتمتة. وستكون مشاركة في ورشة العمل التي تلازم المؤتمر لتدير مناقشات حول كفاءة الطاقة في قطاع الكهرباء. وفي هذا الصدد، قال السيد ريتشارد لدغارد، مدير مجموعة إي بي بي في دولة الكويت: «تواجه هذه المنطقة مثل غيرها من المناطق في العالم تحديا كبيرا ومهما تفرضه الطاقة أمامها. وإنّنا نأمل معالجة هذه المشكلة باستخدام الطاقة بفاعلية كبرى». وأردف قائلاً: «تشير التقديرات إلى أنّ التحسينات التي ستطرأ على الطاقة وكفاءتها قد تخفض انبعاثات الكربون إلى النصف لتأخير الاحترار العالمي على مدار السنوات الخمس والعشرين المقبلة. فضلاً عن ذلك، يساعد استخدام الطاقة بشكل فاعل الكويت على تحسين مستوى منافستها بالاستفادة من التصديرات النفطية والغازية».